

المرجع  
٢٠٢٤/٩/٢١

الحكم  
باسم الشعب  
مجلس الدولة  
الجمعية العامة  
بإدارة السيد الأستاذ / عبد الجواد  
وعضوية السيد / محمد سعيد  
والمستشار / أحمد طارق  
والمستشار / محمد حسن  
صلى الله عليه وسلم

المرفوعة من / محمد سليمان سعد الدين نجم - رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالشركة المصرية للاتصالات  
بصفته وشخصه "المقيم بالعنوان الكائن في ش. عبدا لله السلال بلدى بمشهور محافظة البحيرة  
محلة المختار مكاتب مهتد محمود عثمان المحاسي ١٠٢ ش الفتح أمام محطة ترام بالكرنيس قسم الرمل اول الاسكندرية

- ١- الرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات بصفته - يعلن بمحله المختار بالادارة العامة للشئون القانونية بمقرها الكائن سنترال المنشية المنشية الاسكندرية
- ٢- رئيس مجلس الهيئة القومية للتنميطات الاجتماعية بصفته - يعلن بمحله المختار بالادارة القانونية بمقرها في ٥ ش رشدي قسم عين شمس القاهرة

### الخط

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق المتداولة قتلنا...  
من حيث ان واقع الشاغل في هذه الدعوى يخص في ان المدعى بشخصه وصفته اقام الدعوى بموجب صحيفة  
مرفوعة من محله اودعت فلم كتاب المحكمة واعلنت قانونا للمدعى عليها بصفتهما طلب في ختامها الحكم اولا بالزام الشركة  
المدعى عليها بصرف كافة العلاوات الخاصة منذ عام ٢٠٠٨ بنسبة ٣٠% لتاجر الاساسي للمدعى ولجميع العاملين بالشركة  
ومن حصولوا للمعاش وحتى تاريخ احالتهم للمعاش ، وما يقترب على ذلك من ثار على عنصر الاجر الاخرى المتلكزة  
والارباح ثانيا: صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك للمدعى وللعمالين بالشركة من جراء عدم ضم هذه العلاوات الى  
راتبهم الاساسي وحتى تاريخ احالتهم للمعاش ، مع صرف الفائدة القانونية ٤% من تاريخ الامتناع عن الصرف مع اداء  
التعويضات المادية والادبي وقدره ٢٥ الف جنيه  
ثالثا بالزام الهيئة القومية للتنميطات الاجتماعية المدعى عليها الثانية باعادة تسوية معاش العاملين الذين تم احالتهم للمعاش  
واحتساب العلاوة الخاصة لعام ٢٠٠٨ وصرف كافة الفروق المالية المترتبة على ذلك بالكر رجعي والزام المدعى عليها بكافة  
المصروفات ومقابل التعيب المحاسبية  
وذلك على من من القول حاصله ان المدعى كان من العاملين لدى شركة المصرية للاتصالات المدعى عليها الاولى كرئيس  
للجنة النقابية للعاملين بها وقدمت للشركة المدعى عليها من صرف العلاوة الفروق المالية محل المطالبة له ولغيره من  
العاملين بالشركة المدعى عليها وهو الامر الذي حدا بالمدعى لاقامة الدعوى الماثلة

وحيث تداولت الدعوى امام المحكمة على النحو الثابت بمحاضر جلساتها وقدم وكيل المدعى حواظ مستندات طالعتها  
المحكمة وملت بها وتضمنت منها صور ضوئية من جريدة الوقائع المصرية بالاشهر القانوني للجنة النقابية للعاملين بالشركة  
المدعى عليها وصارت بها لائحة النظام الاساسي للجنة النقابية، صورة من شهادة صادرة من وزارة القوى العاملة ثبت بها  
صفة المدعى باعتبار كرئيس للجنة النقابية للعاملين بها  
وقدم وكيل الشركة المدعى عليها حواظ مستندات طالعتها المحكمة وملت بها وتضمنت منها بيان ائتمار صادرة من الشركة  
المدعى عليها الاولى ببيان الحالة الوظيفية الخاصة بالمدعى ، صورة من لائحة نظام العاملين بالشركة المدعى عليها وصورت  
ضوئية من احكام قضائية، وقدم مذكرة بالدفاع دفع فيها يستطرد الحق في اقامة الدعوى بالتقدم الثلاثي والخمسي وطلب رفض  
الدعوى

الكتاب ١٦٤

قائمة المحاكم الدعوى رقم ٢٢٢٧ لسنة ٢٠٢٢ - ص ١٤

وبجلسة ٢٠٢٣/١٢/٢٥ أفضت المحكمة بهيئة مفيدة قبل الفصل في الموضوع بطلب مكتب خبراء في الدعوى  
وتفاداً لقضاء المحكمة بالنظر في تقرير الخبراء المرفوع وأودع تقريره الذي طالته المحكمة بالمتابعة به وقد انتهى فيه إلى نتيجة نهائية  
مؤداها الآتي: أن الشركة المدعى عليها هي شركة مساهمة مصرية وليست لطاع حكومي أو قطاع أعمال عام ومن ثم لا  
تخضع للقوانين منح العلاقات وبحكمها قرارات مجلس الإدارة واللائحة المعمول بها وحيث أن الشركة المدعى عليها قد قامت  
في ٢٠١١/٨/٢١ بإصدار قرار بصرف جزء من العلاقات الغائبة الاستثنائية في الأجر الاستثنائي للعاملين لديها حسب  
المجموعة الوظيفية ومن ثم فإنها تخضع لسلطة الشركة المدعى عليها في تقديرها دون أن تكون ملزمة بالقوانين الصادرة  
للعلاقات للعاملين بالدولة ومن ثم لا توجد أحقية للمدعى بصفته وشخصه في طلباته  
وحيث تم إخطار الخصوم أطراف النزاع بمرور تقرير الخبراء وأصبحت الدعوى للرقابة وتداولات وتلجسات ورجعة المرافعة  
الطعنانية ملئ وكمل المدعى وبذلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة اليوم  
ومن حيث موضوع الدعوى:

فقدشور المحكمة تمهيداً لطلباتها إلى أن المادة ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ بتحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية  
واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية تنص على أنه "تكون للشركة الشخصية الاعتبارية وأعتبر من أشخاص القانون الخاص  
ويصري عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون أحكام كل من قانون شركات المساهمة وشركات الترسية بالأسهم  
والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادرة بالقانون ... كما يصرى على العاملين بالشركة أحكام قانون العمل وذلك فيما لم يرد  
بشأنه نص خاص في القوانين التي يضعها مجلس إدارة الشركة".

فإن مژدى ذلك النص أن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ وكذلك ما تصدره الشركة من لوائح متعلقة بنظام العاملين بها هي  
الأساس في تنظيم علاقات العاملين بالشركة بحيث تطبق عليهم أحكامها ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أي قانون آخر  
وأن الرجوع إلى أحكام قانون العمل لا يكون إلا فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون أو اللوائح الصادرة من الشركة لتغدياً  
له.

وحيث تنص المادة ١٦ من قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ المنشور بتاريخ ٢٦ / ٣ / ١٩٩٨ بشأن تحويل الهيئة القومية  
للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية على أنه "ينقل العاملون بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية  
إلى الشركة الجديدة بذات أوضاعهم الوظيفية، ويستمر العمل باللوائح المنظمة لشؤونهم لحين إصدار لائحة نظام العاملين  
بالشركة، ويحفظ العامل المنقول بصفة شخصية بما يحصل عليه من أجور وبدلات وأجازات ومزايا نقدية وعينية وتأمينات،  
ولو كانت تزيد على ما يستحقه طبقاً للائحة نظام العاملين بالشركة دون أن يؤثر ذلك على ما يستحقه مستقبلاً من علاوات أو  
مزايا".

وحيث أنه من المقرر إذا كان النص واضحاً جلي المعنى، فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستثناء  
بالحكمة التي أمّلته، فلا يستلزم إلى حكمة التشريع، لا يكون إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه.  
(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٥ ق، جلسة ١٥/٣/١٩٧٢)

ومن المقرر في قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز تنقيح مطلق النص بغير مخصص بحيث أن كان صريحاً قاطعاً في  
الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستثناء بالحكمة التي أمّلته وقصد الشارع. لأن ذلك لا  
يكون إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه.

(الطعن رقم ٢٢٤٣ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٠/١٥/١٩٨٧)

وحيث أنه من المقرر قانوناً أنه "مضى كان من سلطة صاحب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تنظيم  
منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك حتى ولو أدى هذا التنظيم إلى  
إلغاء عمولة العاملين لديه ما دام هذا الإجراء غير مشوب بالعمف وسوء النقص". (الطعن رقم ٢٧٠ - لسنة ٤٢ ق - تاريخ  
الجلسة ١٤ / ١ / ١٩٧٨ - مكتب قني ٢٩ - رقم الجزء ١ - رقم الصفحة ١٩٢ - ثم رفض هذا الطعن).  
ومن المقرر أن علاقة العمل فيما بين العامل وصاحب العمل يحكمها العقد ولائحة نظام العمل والقانون والمعرف الجاري،  
وأن لائحة نظام العمل تنظم الأحكام الخاصة بالأجور والمنح والمكافآت وسائر الملحقات الأخرى والعلاوات والترفقات  
ومواعيد العمل وفترات الراحة والأجازات وغيرها، وأن هذه الأحكام ملزمة لصاحب العمل، بما تطوّر عليه من توحيد نظام  
العمل في المنشأة ووضع قواعد عامة مجردة تتحدد بموجبها حقوق العاملين وواجباتهم، كما أنها ملزمة للعامل، وتستند قوتها  
الالزامية قبله من الحق المقرر لصاحب العمل في تنظيم منشأته والإشراف على العاملين بها.

(في ذلك المعنى الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٧ من ٣٧ ع ١٤١٠)

ومن المقرر أن سلطة رب العمل في تنظيم منشأته سلطة تقديرية لا يجوز لقاضي الدعوى أن يخل محلها فيها وإنما تقتصر

الكتب: ٤١



تيم الحكم رقم ١٢٣٤ لسنة ١٩٩٦ - صافية

رافقه على التحقق من جهة المعزرات التي دعت إليه (الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٩٦/٤/١٠) .  
كما قضت محكمة النقض بأنه " إن قامت الشركة بإعادة ميكة أجور العاملين ووضعت نظاماً جديداً روعي فيه جمع  
المعزرات الخاصة حتى عام ٢٠٠٢ وغيرها من عناصر أجور في أجر شامل ، وأن هذا الأجر الشامل أصبح يزيد عما كان  
يقاضيه المضمون ضده من أجر وملحقه المختلفة ومنها المعزرات الخاصة إذ أصبح الآخر ١١٠٥ جنيه بدلاً من ٩٢٦ جنيه .  
وهذا الذي قامت به الشركة يتفق وسلطات القانون عليها في تنظيم الملكية أو إعادة تنظيمها بما في ذلك نظام الأجور ما دامت  
لم تفس أجور العاملين بالنقصان (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ في جلسة ٢٠١٦/٤/١٥) .

وإن تقرر جالوة خاصة للعاملين بشركة والطاع العام أن المعزرات الخاصة بقصر صرفها على العاملين بالدولة  
والطاع العام الذين ورد ذكرهم بهذه المادة فقط ولا يسري على من عداهم من العاملين بالجمعيات والمؤسسات والمنشآت  
الخاصة حتى يفرض دستور الوصيات أو مشيورات من وزارة القوى العاملة أو أية جهة أخرى نعمت على صرفها طبقاً لتقارعت  
الواردة بها على توفير لهذه المنشآت المورد المالي لذلك ، إذ ليس لها صفة الإلزام ومن ثم لا يحول إيجاب الطاعة على صرف  
المعزرات الخاصة المطلوب بها .

(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٧٠ في - تاريخ الجلسة ٢٠٠٦ / ١٠ / ١٠)  
وحيث أنه من موضوع الدعوى فيما كان من المقرر قانوناً وفقاً للمادة الأولى من قانون الإثبات والتي تنص على :  
المكان إثبات الإلزام وعلى المدين إثبات التخلص منه  
وحيث قضت محكمة النقض بأن الأصل هو براءة التهمة وتبطلها عارض ويقع عبء الإثبات على عاتق من يدعي خلاف  
الثابت أصلاً مدعياً كان أو مدعى عليه

(الطعن رقم ٩١٦ - جلسة ٤٨ في - تاريخ الجلسة ١٩٨٣ / ١٢ / ٢٦)  
وقد عني المشرع بتحديد من يقع عليه عبء الإثبات ، مسنداً في ذلك بالمبدأ العام في الشريعة الإسلامية والذي يقضي بأن :  
"البينة على من ادعى واليمين على من أنكر" . فنص في المادة الأولى من قانون الإثبات على أنه " على الدائن إثبات الإلزام .  
وعلى المدين إثبات التخلص منه " ومما أدى لذلك أن المدعى هو المأزم بإقامة الدليل على ما يدعيه سواء كان مدعياً عليه أصلاً  
في الدعوى ، أم مدعياً فيها .

(الطعون أرقام ١٧٩٩ ، ٢٠٩٧ ، ٢٢٤٣ لسنة ٦٢ في - جلسة ١٩٩٣ / ٦ / ١٧)  
وقال من المستقر عليه أيضاً وفقاً لأحكام محكمة النقض " إذاً أقل المدعى أي عنصر من العناصر التي تكون الحق المدعى به  
رأى في دعواه " .

(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩٨١ / ٣ / ١٩)  
وقال " على كل المدعى أن يطلب من محكمة الموضوع اتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات تحقيقاً لما يثيره في نفسه - من مسائل  
الواقع - ليس له أن يعيب على المحكمة سكونها عن اتخاذ إجراء لم يطلب منها طالما أنها لم تر من جانبها ما يدعي لذلك " .  
(الطعن رقم ٣٦١ - لسنة ٣٩ في - تاريخ الجلسة ١٩٧٥ / ٤ / ٢٢ - مكتب في ٢٦ رقم الجزء ١ - رقم الصفحة ٧٥٥)  
ومن المستقر عليه في قضاء النقض أن تقرير الخبير من عناصر الإثبات ، خضوعه لتقدير محكمة الموضوع دون معقب ،  
وأخذها به معمولاً على أسسها وإحالتها إليه مؤداة اعتباره جزءاً مكتملاً لأسباب حكمها ، دون حاجة لتدعيمه  
بأسباب أخرى (الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٦٠ في - جلسة ١٩٩٦ / ٣ / ٣١)

ولما كان ما تقدم وكانت المدعى بشخصه وبمصلته قد أقام الدعوى الماثلة بغية القضاء له بإلزام الشركة المدعى عليها  
بصرف كافة المعزرات الخاصة منذ عام ٢٠٠٢ بنسبة ٣٠% للأجر الأساسي للمدعى ولجميع العاملين بالشركة ومن أحيلوا  
للمعاش وحتى تاريخ إحالتهم للمعاش ، وما يترتب على ذلك من آثار على عناصر الأجر الأخرى المتفرقة والمتفرقة بالأجر  
الأساسي والمتفرقة في العوافز وبند طبيعة العمل والجهود المبرمة وعندية وبند التخصص وبند الوظيفة والأرباح ثانياً صرف  
الفروق المالية المترتبة على ذلك للمدعى وللعاملين بالشركة من جراء عدم ضم هذه المعزرات إلى راتبهم الأساسي وحتى تاريخ  
إحالتهم للمعاش ، مع صرف الفلكة القانونية ٩% من تاريخ الامتناع عن الصرف مع أداء التعويض المادي والأدبي وقدره  
١٠ ألف جنيه ، لذلك يترام الهيئة القومية للتأهيلات الإجتماعية المدعى عليها التلبية بأعادة تسوية معاش العاملين الذين تم إحالتهم  
للمعاش وإحساب المعزرات الخاصة لعام ٢٠٠٨ وبصرف كافة الفروق المالية المترتبة على ذلك بتر رهمي  
وكانت المحكمة بمطالبة المستندات المقدمة من طرفي التقاضي ومنها بيان الحالة الوظيفية الخاص بالمدعى ، صورة  
ضمنية من لائحة نظام العاملين الخاص بالشركة المدعى عليها وكان الثابت من أوراق الدعوى أن الشركة المدعى عليها قامت  
بتطبيق هيكل جديد لأجور العاملين ووضعت نظاماً جديداً روعي فيه جمع المعزرات الخاصة حتى عام ٢٠٠٢ وغيرها من

الكتاب ١٤

المرجع: المحرر رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠٢٢ - نصية

المحكمة بقرار في أمر شامل ، عقب تحويل الجهة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية بموجب  
قانون التأسيس - تنضم سائقون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ المنشور بتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٩٩ ، كما أن لائحة نظام العمل  
بالسلك المنصبة بالأجور والمنح والمكافآت والعلاوات وغيرها من مستلزمات العاملين بالشركة ولم يرد النص بها على صوري  
المرجع كاتوىضات خاصة بالعلاوات ، للعاملين بالشركة فضلاً وكان الثابت بتقرير الخبراء العراقي بالأوراق والتي لعلها  
المحكمة سمحوا على استبداله والتأيت به . إن الشركة المدعى عليها هي شركة مساهمة مصرية وأبست لقطاع حكومي أو قطاع  
العمل عام ومن ثم لا تخضع لقوانين فتح العلاوات ويحكمها لقرارات مجلس الإدارة واللائحة المعمول بها بحيث أن الشركة  
المدعى عليها قد قامت في ٢٠١٢/٨/١١ بإصدار قرار بصرف جزء من العلاوات الخاصة الاستثنائية في الإجازة السنوية  
للعاملين لديها حسب المجموعة الوظيفية ومن ثم فإنها تخضع لسلطة الشركة المدعى عليها في تقديرها كون أن تكون مزاومة  
بالقوانين الصادرة للعلاوات للعاملين بالتدولة ومن ثم لا توجد أحقية للمدعى بصفته وشخصه في طلبته وهو الأمر الذي  
تستخلص منه المحكمة بأن الدعوى المقامة من المدعى قد جابت بغير سند صحيح من الواقع والقانون وهو الأمر الذي يقتضي  
منه المحكمة برفضها على نحو ما سيورد بالمنطوق

حيث أنه بشأن مصاريف الدعوى شاملة مقابل تعليب المحاماة يلتزم المحكمة بها المدعى عملاً بنص المادة ١/١٨٤ من  
قانون المرافعات و المادة ١/١٨٧ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون ١٠ لسنة ٢٠٠٢ وأعطته من الرسوم  
القضائية عملاً بأحكام المادة من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى على النحو الوارد بالأسباب والزمت المدعى بالمصاريف ومبلغ حسن وسمن حقه مقابل  
تعليب المحاماة وأعطته من الرسوم القضائية.

ممن السر

رئيس المحكمة





وزارة العدل

قطاع الخبراء

الإدارة المركزية لخبراء وسط الاسكندرية

مجلد خبراء وسط رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٢٢

رقم الوارد ٩٢٩ في ٢٠٢٢/٥/١

### تقرير

مقدم إلى / محكمة الاسكندرية الابتدائية

الدائرة ٥٢/ عمالية

في الدعوى رقم ٢٣٢٧ لسنة ٢٠٢٢

المرفوعة من

محمد سليمان سعد الدين نجم - رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالشركة

المصرية للاتصالات بصفته و بشخصه

ضد

١- المهندس/ الرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات بصفته

٢- رئيس مجلس الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بصفته

### مقدم التقرير

خبير حسابي / صفوت مصطفى سعيد الشماع



### الموضوع :-

بتخص موضوع الدعوى كما جاء بصحيفة المدعى و التمرطلب في ختامها سماع الحكم بالالتزم :-

- ١- بإلزام الشركة المدعى عليه الأولى بصرف وضم علاوة عام ٢٠٠٨ كاملة بنسبة ٣٠% للأجر الأساسي للمدعى (بصفته وشخصه) ولجميع العاملين الحاليين بالشركة وكذلك الذين أحيلوا للمعاش حتى تاريخ إحالتهم للمعاش وما يترتب على ذلك من آثار على عناصر الأجر الأخرى المذكورة والمرعومة بالأجر الأساسي والمتمثلة في ( الحوافز وبند طبيعة العمل والجهود الغير عادية وبند التخصص وبند الوظيفي والإرباح)
- ٢- صرف ورد كافة الفروق المالية المستحقة للمدعى (بصفته وشخصه) ولجميع العاملين بالشركة والذين أحيلوا للمعاش حتى تاريخ إحالتهم للمعاش المترتبة على ذلك مع إلزام الشركة المدعى عليها الأولى بإنهاء تعويض مادي وأبنى المدعين ٢٥ ألف جنيه لكل مدعى مع صرف الفائدة القانونية ٤% من تاريخ الإمتناع عن الصرف وحتى تمام تنفيذ الحكم.
- ٣- إلزام الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية المدعى عليها الثانية بإعادة تسوية معاش العاملين الذين لم إحالتهم للمعاش وإحتساب العلاوة الخاصة لعام ٢٠٠٨ كاملة بنسبة ٣٠% بصرف كافة الفروق المالية المترتبة على ذلك بلتر رجمي مع صرف الفائدة القانونية ١% من تاريخ الإمتناع عن الصرف وحتى تمام تنفيذ الحكم
- ٤- مع حفظ كافة الحقوق القانونية السابقة والحالية والمستقبلية بكافة أنواعها لدى المدعى عليهما الأول والثاني

الخبر / صفوت مصطفى سعيد الشماع



و مع التزام المدعى بطرحها بكافة المستندات و تغطية المعاملات

و نظر شرعا له دعواه الآتية:-

ان المدعى (بصفته و شخصه) من العاملين بالشركة المصرية للاتصالات المدعى عليها الاولى و كان يعمل بها قبل تحويلها من حيلة الى شركة و كانت تقوم بصرف المثلوات الخاصة بالتكليم و بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١ صدر القانون رقم ١٦١ لسنة ٢٠٠٨ و الذي نص على صرف علاوة خاصة بنسبة ٣٠٪ بدون حد اعلى او اقل و نظم الاجور الاساسي اعتبارا من ٢٠١٣/٥/١ و تم منح هذه المثلوة للعاملين بالقطاع الخاص طبقا للاتفاقية الجماعية الموقعة بوزارة القوى العاملة برقم ٢٠١١ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٣ و طبقا للمادة ١٥٨ من قانون العمل ١٦ لسنة ٢٠٠٣ الفقرة الاولى تكون الاتفاقية الجماعية نافذة و ملزمة لطرفيها بعد ايداعها لدى الجهة الادارية كما ان النقلة تمتلك نسبة ٨٠٪ من اسم الشركة الا ان الشركة بذات التاريخ قامت بصرف علاوة للعاملين بها بنسبة ١٠٪ و يستند للمادة ١٦ من القانون ١٩ لسنة ١٩٩٨

اما بشأن الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية المدعى عليها ثانيا فقد تقدم العاملين الحاليين للمعاش بطلبات تضمنت باحققتهم في المثلوة الخاصة لعام ٢٠٠٨ بنسبة ٣٠٪ و تسوية معاشهم الا ان الهيئة اعلنت بعدم احققتهم في ذلك لعدم قيام الشركة بصرفها و يستند العاملون الى نص المادة ١٥٠ من قانون التأمينات رقم ١٩٧٧/٧٩ و المادة ١٤١ من قانون التأمينات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩

و من جماع ما سبق يثبت احقية (المدعى بصفته و شخصه) و العاملين الحاليين بالشركة و العاملين الذين تم احالتهم للمعاش في صرف و ضم علاوة عام ٢٠٠٨ التي تم منحها في ٢٠٠٨/٥/١ كاملة بنسبة ٣٠٪ كاملة دون نقصان و ليست بنسبة ١٠٪ التي قامت بها الشركة المدعى عليها الاولى و ما يترتب على ذلك من اثر

.....

الحكم التمهيدي :-

بجلسة ٢٠٢٣/٢/٢٥ حكمت المحكمة :-

و قبل الفصل في النفع و الموضوع يندب مكتب خبراء وزارة العدل بالاسكندرية ليندب بدوره أحد خبرائه المختصين قانونا تكون مأموريته بعد الاطلاع على أوراق الدعوى و مستنداتها و ما عسى أن يقدم له الخصوم فيها أثناء مباشرة المأمورية و ذلك للانتقال الى مقر الشركة المدعى عليها للاطلاع على لائحة الشركة المدعى عليها و يبين عما اذا كان للعاملين بها احقية في صرف و ضم علاوة عام ٢٠٠٨ كاملة بنسبة ٣٠٪ للراتب الاساسي للعاملين بها و الحاليين للمعاش عقب تقريرها و من بينهم المدعى و في حالة احققتهم مما سبق يبين سند استحقاقهم و قيمة الفروق المالية المستحقة لهم عن احققتهم في تقريرها و عن ضمها للراتب الاساسي و يبين كيفية احتسابها و مع ما يترتب عليها من اثر على عناصر الراتب الاخرى و عما اذا كانوا قد حصلوا على تلك المثلوة من ضمة و بيان ما تم صرفه لهم و في الحالة الثانية يبين سند الشركة المدعى عليها في ذلك و بالجملة يبين مدى احقية المدعى بصفته و بشخصه في طلبته الواردة بالصل الصعيقة

.....

الإحالة و المباشرة :-

بتاريخ ٢٠٢٤/١/٨ تم إحالة ملف الدعوى بماتليه إلينا من قبل الإدارة لتنفيذ المأمورية الصادرة بها بجلسة ٢٠١٣/٢/٢٥ و عليه تم استلام ملف الدعوى و الاطلاع على ما به من مستندات و تم استدعاء اطراف الدعوى و لم يحضر المدعى عليه الثاني او من رتبته و حضر وكيل المدعى و وكيل عن الشركة المدعى عليها الاولى و تمت المناقشة و تقديم المستندات كما يلي



المحضر

المستندات المقدمة من وكيل المدعى :-

--- صورة ضوئية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ بتحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية و اللاسلكية الى شركة مساهمة مصرية ورد به الاتي :-

مادة ١ - تحول الهيئة القومية للاتصالات السلكية و اللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية تسمى "الشركة المصرية للاتصالات"، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون. وتؤول إلى الشركة الجديدة جميع الحقوق العينية والشخصية للهيئة السابقة، كما تتحمل بجميع التزاماتها.

١/ مندر سلما

مادة ٢ - تكون للشركة الشخصية الاعتبارية، وتعتبر من أشخاص القانون الخاص ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون، أحكام كل من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢. كما يسرى على العاملين بالشركة أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللوائح التي يضعها مجلس إدارة الشركة.

مادة ١١ - ينقل العاملون بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى الشركة الجديدة بذات أوضاعهم الوظيفية، ويستمر العمل باللوائح المنظمة لشئونهم لحين إصدار لائحة نظام العاملين بالشركة، ويحفظ العامل المنقول بصفة شخصية بما يحصل عليه من أجور وبدلات وأجازات ومزايا نقدية وعينية وتمويثات، ولو كانت تزيد على ما يستحقه طبقاً للائحة نظام العاملين بالشركة دون أن يؤثر ذلك على ما يستحقه مستقبلاً من علاوات أو مزايا.

--- صورة ضوئية من كتاب القرى العاملة إلى رئيس القابة العامة للعاملين بالاتصالات بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١١ مذكور به أنه يطبق على العاملين بالشركة المصرية للاتصالات القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.

--- صورة ضوئية من نص المادة الرابعة من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والتي تنص على "لا تخل أحكام القانون المرافق بحقوق العمال السابق لهم الحصول عليها من أجور ومزايا مستمدة من أحكام القوانين واللوائح والنظم والاتفاقيات والقرارات الداخلية السابقة على العمل بأحكامه".

مادة ١٥٨ " تكون الاتفاقية الجماعية نافذة وملزمة لطرفيها بعد إيداعها لدى الجهة الإدارية المختصة ونشر هذا الإيداع بالوقائع المصرية مشتملاً على ملخص لأحكام الاتفاقية وتتولى الجهة الإدارية المختصة قيد الاتفاقية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إيداعها لديها ونشر القيد وفقاً لأحكام الفقرة الأولى.

--- صورة ضوئية من لائحة نظام العاملين بالشركة المصرية للاتصالات الصادرة بقرار رئيس مجلس الإدارة رقم ١٤٥٤ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٥ و المصوب بها طبقاً للمادة الأولى اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/١

#### فصل الأول - الأحكام العامة

مادة ٦ -

تسرى أحكام هذه اللائحة على جميع العاملين بالشركة، كما تسري عليهم أحكام قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ فيما لم يرد به نص في هذه اللائحة.

#### الفصل السابع - العلاوات

مادة (٧٤)

يقرر مجلس الإدارة في ختام كل سنة مالية مبدأ استحقاق العاملين للعلاوة الدورية أو نسبة منها أو عدم استحقاقها عن العام التالي وذلك في ضوء المركز المالي الشركة وما تحببه من أهداف.

وتكون العلاوة الدورية في حالة استحقاقها كاملة بنسبة لا تقل عن ٧٪ من الأجر الأساسي للعامل.

--- صورة ضوئية من القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وتقرير علاوة خاصة للعاملين بالشركة الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٢٠٠٧ المادة الثالثة نصت على "أولاً: اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/١ يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٣٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ٢٠٠٨/٤/٣٠ أو في تاريخ التعيين whichever is later بعد هذا التاريخ، وذلك دون حد أدنى أو حد أقصى، ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل، وتعفى من أية ضرائب أو رسوم. ويصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه العلاوة الخاصة.

ثانياً: يقصد بالعاملين بالدولة في تطبيق أحكام البند السابق العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون بمكافآت شاملة بالجهاز الإداري للدولة، وبوحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة، وشركات القطاع العام، وشركات قطاع الأعمال العام، وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة، وذوو المناصب العليا والربط الثابت.

١٥/٥/٢٠٠٨/٢٠٠٧



... وايضا : تضم العلاوة الخاصة المقررة بهذا القانون إلى الأجرور الأساسية للمخاضين لأحكامه اعتباراً من أول مايو سنة ٢٠١٣ ، ولو تجاوز بها العامل نهاية ريبط الدرجة أو الريبط الثالث المقرر لوظيفته أو منصبه ، ولا يترتب على القسم حرمان العامل من الحصول على العلاوات الدورية أو الإضافية أو التشجيعية أو علاوات التقاعد طبقاً للأحكام المنظمة لها في القوانين أو اللوائح وذلك باقتراض عدم ضم هذه العلاوة .

--- صورة ضوئية من قرار وزير المالية رقم ٢٩٣ لسنة ٢٠٠٨ بقواعد صرف العلاوة الخاصة الشهرية المقررة وفقاً للقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨

---

--- صورة ضوئية من تعليمات صادرة من وزارة القوى العاملة مذكور بها أنه "بمقتضى دستور القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨ ، وبعد المشاورات التي تمت بمبادرات من السيدات معالي منظمات أصحاب الأعمال والاتحاد المصري للمستثمرين خلال اجتماعهم ممثلاً بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١١ ، تأكيداً لمبادئ الحوار الاجتماعي والتفاهة والمساواة بين كافة العاملين بالقوة ومراعاة للبعد الاجتماعي فقد تم اقرار العلاوة الاجتماعية المشار إليها للعاملين بقطاع الخاص وفقاً للقواعد التالية:

مادة (١) صرف علاوة خاصة للعاملين بقطاع الخاص والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والهيئات الخاصة بنسبة ( ٣٠% ) من الأجر الأساسي في ٢٠٠٨/٤/٣٠ وذلك اعتباراً من أول مايو ٢٠٠٨ بعد انقضاء ( ٣٨ ) جنبه لأول سبتمبر الدرجة وبعد المضي ( ١٨٠ ) جنبه متدرجة في حدود ما قرره الحكومة للعاملين بالدولة ، مع مراعاة القواعد والنظم الداخلية الحاكمة لكل شركة أو منشأة ، وطورها المالية والاقتصادية ، وما تم صرفه من علاوات من يناير ٢٠٠٨ بداية السنة المالية للقطاع الخاص.

---

--- صورة ضوئية من كتاب مكتب العلاقات بمنطقة لوى عاملة عايدون الى رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٨ مذكور به الاتي " بناء على تصريح المحكمة الصادرة في الدعوى ٤٨٨٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن شمال القاهرة المرفوعة من السيد / محمد أبو قريش عبد الحميد بصفته ضد رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات بصفته بشأن إذا كانت اللجنة الخاصة بالشركة مستمرة و مستمرة عليها من قبل الوزارة من عدمه نحيط سيادتكم علماً بأن الشركة الموضحة بعاليه لم تتقدم للمكتب لاعتماد لائحة النظام الأساسي والجزاءات حتى تاريخه دون أننى مسئولية على المنطقة

---

--- صورة ضوئية من كتاب رهن قطاع الشؤون القانونية بالشركة المدعى عليها بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٥ مذكور به " أن الشركة المصرية للاتصالات هي : شركة مساهمة مصرية وأموالها مملوكة للدولة وأموالها أموال عامة وقد آل إليها جميع الحقوق المالية والشخصية التي كانت للهيئة السابقة وتتحمل بجميع التزاماتها وتؤدي لنشاط ذات نفع عام وهو ذات النشاط الذي كان يؤدي أبان تسميتها بالهيئة القومية للاتصالات و هي تابعة لوزارة الاتصالات والمعلومات ومن ثم ترى أن تتم المحاسبة وفقاً للتعريف المحاسبية (شركات حكومية) على ضوء ما تقدم.

---

--- صورة ضوئية من لائحة النظام الأساسي للجنة التقاعد للعاملين بالشركة المصرية للاتصالات المنشور بقوانين المصرية العدد ١٣٥ تابع في ١٧ يونيو سنة ٢٠٢١

---

--- صورة ضوئية من شهادة شركة من القوى العاملة مذكور بها أن السيد/ محمد سليمان سعد الدين نجم (المدعى) هو رئيس اللجنة التقاعدية للعاملين بالشركة المصرية للاتصالات بالدورة التفاضلية الحالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

---

--- صورة ضوئية من حاشية محكمة استئنافية الاسكندرية الصادرة بجلسته ٢٠٠٩/٢/٢٤ في الاستئناف رقم ٩٤٨/٩٤٨ ق الصادر من الشركة المصرية للاتصالات ضد سناء خلفي محمود عيسى و آخرين موضوع المطالبة بأحقيتهم في حصة مجموع العلاوات الاجتماعية و منحة عيد العمال و العلاوات الخاصة من ٩٨ حتى ٢٠٠٦ ضمن مستحقاتهم الشهرية وما يستجد من علاوات و جاء بحيليلته " وحيث أنه عن موضوع الاستئناف وكان حاصل مذار أسبابه تتحصل في أن الحكم المستأنف قضى للمستأنف ضدهم بفروق مالية تضمنت قيمة العلاوات الخاصة رغم ما ذكرته في أسباب حكمها من عدم أحقية المدعين في ضم العلاوات الخاصة لكونها مقررة للعاملين الإداريين

محرم في الدعوى رقم ٢٢٢٧ لسنة ٢٠٢٢ المالية الاسكندرية







١٩١٩ / ٩ / ١٧ ق ١  
 ١٩١٩ / ٩ / ١٧ ق ١

صورتی که در این تصویر، یک شخص در حال نشستن بر روی یک صندلی است. در کنار او یک میز کوچک قرار دارد که بر روی آن یک گلدان و یک فنجان قرار دارد. در پس‌زمینه، یک دیوار با نقاشی‌های سنتی دیده می‌شود.

ص ۰ صوبہ سرحد اور اجڑا ہوا

[illegible]

١٠ - تمهيدية في بيان حقوق المرأة في التعليم - نسخة ٢٠٣٧ / ٢٠ في المجلد رقم ٢٣٦  
 باسم كمال مصطفى، بالاشتراك مع د. محمد عبد الحليم - نسخة ٢٠٣٨ / ٢٠ في المجلد رقم ٢٣٦  
 و تحت مسمى د. محمد عبد الحليم - نسخة ٢٠٣٩ / ٢٠ في المجلد رقم ٢٣٦

حیدر / حضور / سلام ۱۷۸۱



[illegible]

صور صوبہ میں مذکور خطبہ کی سی حد

١٩١١	١٩١٢	١٩١٣	١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧	١٩١٨	١٩١٩	١٩٢٠	١٩٢١	١٩٢٢	١٩٢٣	١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١	٢٠٣٢	٢٠٣٣	٢٠٣٤	٢٠٣٥	٢٠٣٦	٢٠٣٧	٢٠٣٨	٢٠٣٩	٢٠٤٠	٢٠٤١	٢٠٤٢	٢٠٤٣	٢٠٤٤	٢٠٤٥	٢٠٤٦	٢٠٤٧	٢٠٤٨	٢٠٤٩	٢٠٥٠	٢٠٥١	٢٠٥٢	٢٠٥٣	٢٠٥٤	٢٠٥٥	٢٠٥٦	٢٠٥٧	٢٠٥٨	٢٠٥٩	٢٠٦٠	٢٠٦١	٢٠٦٢	٢٠٦٣	٢٠٦٤	٢٠٦٥	٢٠٦٦	٢٠٦٧	٢٠٦٨	٢٠٦٩	٢٠٧٠	٢٠٧١	٢٠٧٢	٢٠٧٣	٢٠٧٤	٢٠٧٥	٢٠٧٦	٢٠٧٧	٢٠٧٨	٢٠٧٩	٢٠٨٠	٢٠٨١	٢٠٨٢	٢٠٨٣	٢٠٨٤	٢٠٨٥	٢٠٨٦	٢٠٨٧	٢٠٨٨	٢٠٨٩	٢٠٩٠	٢٠٩١	٢٠٩٢	٢٠٩٣	٢٠٩٤	٢٠٩٥	٢٠٩٦	٢٠٩٧	٢٠٩٨	٢٠٩٩	٢١٠٠	٢١٠١	٢١٠٢	٢١٠٣	٢١٠٤	٢١٠٥	٢١٠٦	٢١٠٧	٢١٠٨	٢١٠٩	٢١١٠	٢١١١	٢١١٢	٢١١٣	٢١١٤	٢١١٥	٢١١٦	٢١١٧	٢١١٨	٢١١٩	٢١٢٠	٢١٢١	٢١٢٢	٢١٢٣	٢١٢٤	٢١٢٥	٢١٢٦	٢١٢٧	٢١٢٨	٢١٢٩	٢١٣٠	٢١٣١	٢١٣٢	٢١٣٣	٢١٣٤	٢١٣٥	٢١٣٦	٢١٣٧	٢١٣٨	٢١٣٩	٢١٤٠	٢١٤١	٢١٤٢	٢١٤٣	٢١٤٤	٢١٤٥	٢١٤٦	٢١٤٧	٢١٤٨	٢١٤٩	٢١٥٠	٢١٥١	٢١٥٢	٢١٥٣	٢١٥٤	٢١٥٥	٢١٥٦	٢١٥٧	٢١٥٨	٢١٥٩	٢١٦٠	٢١٦١	٢١٦٢	٢١٦٣	٢١٦٤	٢١٦٥	٢١٦٦	٢١٦٧	٢١٦٨	٢١٦٩	٢١٧٠	٢١٧١	٢١٧٢	٢١٧٣	٢١٧٤	٢١٧٥	٢١٧٦	٢١٧٧	٢١٧٨	٢١٧٩	٢١٨٠	٢١٨١	٢١٨٢	٢١٨٣	٢١٨٤	٢١٨٥	٢١٨٦	٢١٨٧	٢١٨٨	٢١٨٩	٢١٩٠	٢١٩١	٢١٩٢	٢١٩٣	٢١٩٤	٢١٩٥	٢١٩٦	٢١٩٧	٢١٩٨	٢١٩٩	٢٢٠٠	٢٢٠١	٢٢٠٢
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

*(Faint handwritten notes or bleed-through from another page)*

\*\*\* عند التبرع بـ ١٠٠٠ ريال أو أكثر \*\*\*

[illegible]

۱- در یک موزه - عروسی مصر به عنوان یک نمایش می‌گردد.

فصل اول در بیان احوال و حال







18/11/1952



### النتيجة النهائية

لمى الدعوى رقم ٢٢٢٧ لسنة ٢٠٢٢

فى ضوء فحصنا ننهي الى الاتي :-

١- بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢١ إتفق المدعى بالعمل بالهيئة القومية للاتصالات السلكية و اللاسلكية بوظيفة كتب رابع و بموجب القفلون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ١٣ (تابع) فى ٢٦ مارس ١٩٩٨ ثم تحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية و اللاسلكية الى شركة مساهمة مصرية تسمى الشركة المصرية للاتصالات (الشركة المدعى عليها) و أخرج فى وظائفها حتى تسفل وظيفة اخصائى تمويل و محاسبة بالدرجة الاولى و مازال بالخدمة - وفقا لشهادة الصادرة من وزارة القوى العاملة فان المدعى رئيس اللجنة الثقافية للعاملين بالشركة المصرية للاتصالات للشوكة التقنية الحالية ٢٠٢٢/٢٠٢٢

٢- يطالب المدعى بصفته و شخصه بالاتي :-

- أ- بإزام الشركة المدعى عليها الاولى بصرف و ضم علاوة عام ٢٠٠٨ كاملة بنسبة ٣٠% للأجر الأساسى للمدعى (بصفته و شخصه ) و لجميع العاملين الحاليين بالشركة وكذلك الذين اقبلوا للمعاش حتى تاريخ إحالتهم للمعاش. وما يترتب على ذلك من آثار على عناصر الأجر الأخرى المتأثرة و المرتبطة بالأجر الأساسى و المتبثلة فى ( الحوافز و بدل طبيعة العمل و الجهود الغير عادية و بدل التخصص و بدل الوظيفى و الأرباح )
- ب- صرف و رد كافة الفروق المالية المستحقة للمدعى (بصفته و شخصه ) و لجميع العاملين بالشركة و الذين اقبلوا للمعاش حتى تاريخ إحالتهم للمعاش المترتبة على ذلك مع إزام الشركة المدعى عليها الاولى بأداء تعويض مالى و ادنى للمدعى ٢٥ ألف جنيه لكل مدعى مع صرف الفائدة القانونية ٤% من تاريخ الإمتناع عن الصرف و حتى تمام تنفيذ الحكم
- ج- إزام الهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية المدعى عليها الثانية بإعادة تسوية معاش العاملين الذين تم إحالتهم للمعاش و احتساب العلاوة الخاصة لعام ٢٠٠٨ كاملة بنسبة ٣٠% و صرف كافة الفروق المالية المترتبة على ذلك بأثر رجعى مع صرف الفائدة القانونية ٤% من تاريخ الإمتناع عن الصرف و حتى تمام تنفيذ الحكم
- د- لإسباب الموضحة بتقريرنا ص ١٠ : ١١ نخلص الى عدم أحقية المدعى ( بصفته و شخصه ) فى مطلبه
- هـ- دفعت الشركة المدعى عليها بالمنكرة المقدمة امام المحكمة بالتقادم الحولى و الخمسى و دفعت بالمنكرة المقدمة امامها بحكم قبول الدعوى الرافعة لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون وفقا للمواد ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٢ من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ و الاحكام القضائية الحاصلة عليها ضد المدعى بشأن ذلك التبع و حيث ان تلك الدفوع قانونية فستروك امر الفصل فيها لجهة المحكمة

هذا ما انتهينا اليه

مقدم التقرير

خبير حسابى / صفوت مصطفى الشماع

التوقيع / صفوت مصطفى الشماع

مراجعة / د. محمد

د. محمد



المرجع: قرار المجلس رقم ٢٢٢٧ لسنة ٢٠٢١ - ص ١٤

بموجب قرار المجلس رقم ٢٢٢٧ لسنة ٢٠٢١ - ص ١٤، عقب تحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية بموجب  
قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ المتصور بتاريخ ١١ / ٣ / ١٩٩٨، كما أن لائحة نظام العمل  
بالشركة المنصوص بالأجور والمنح والمكافآت والمزايا من مستحقات العاملين بالشركة ولم يرد العمل بها على صعيد  
المحكمة بموجب مصادرة بالملحقات، للعاملين بالشركة فضلاً وكان الثابت بقرار الخبير المراقب بالأوراق والذي للخطه  
التي لا تخضع لقوانين فتح المعلومات وبحكمها لقرارات مجلس الإدارة واللائحة المعمول بها بحيث أن الشركة  
المدعى عليها قد قامت في ٢٠١٢/٨/١١ بإصدار قرار بصرف جزء من المعلومات الخاصة الاستثنائية في الإحصاء الأساسي  
بالقوانين الصادرة للمعلومات للعاملين بالدولة ومن ثم فإنها تخضع لسلطة الشركة المدعى عليها في تقريرها كون أن تكون مكرمة  
لستعمل مع المحكمة بأن الدعوى المقامة من المدعى قد جابت بغير سند صحيح من الواقع والقانون وهو الأمر الذي  
معه المحكمة يرفضها على نحو ما سيورد بالمنطوق

حيث أنه بشأن مصاريف الدعوى شاملة مقابل العطب المحاماة فترجم المحكمة بها المدعى عملاً بقض المادة ١/٨٨٤ من  
قانون المرافعات و المادة ١/١٨٧ من قانون المحاماة رقم ١٢ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون ١٠ لسنة ٢٠٠٢ وإعطاه من الرسوم  
القضائية عملاً بالمادة السادسة من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى على النحو الوارد بالأسباب والزم المدعى بالمصاريف ومبلغ خمس وسبعين ألفاً مقابل  
أتعاب المحاماة وإعطاه من الرسوم القضائية.

أمين السر

رئيس المحكمة





مجال عمل الشركة المصرية للاتصالات هي شركة عامة مدرجة في البورصة المصرية منذ ديسمبر 1999. وهي تعمل في قطاع خدمات الاتصالات مع التركيز على خدمات الاتصالات المتكاملة. لديها شركات تعمل عبر الجزر البريطانية وأوروبا الغربية وشمال أفريقيا والشرق الأوسط.



معلومات مباشر

<https://www.mubasher.info> > stocks > etel > profile

المصرية للاتصالات (ETEL) - معلومات مباشر